



تداعيات الرأسمالية الغربية المعولة: «تغريب» وتفكيك بنية المدينة العربية!

د. وليد أحمد السيد

■ مع تداعيات أزمة المال والبورصة العالمية تجلت بوضوح سلسلة غير مسبوقة من الإخفاقات العربية في مجالات بناء وتخطيط المدن العربية، حيث بدأت تلوح بوادر هجرات معاكسة لمدن كانت تعد «مخاضات» جاذبة لثمة «إنترنت المدن» وما توفره من رفاهية - دون أي اعتبار آخر، وقد تمثلت معالم هذه الإخفاقات «المنهجية» بخاصة في المدن التي قامت على أسس مادية مصلحية فردية أو فئوية أو أخرى مرتبطة بالفساد المالي والسياسي والإداري وتداعيات ارتباط رأس المال العنقاري بالفوائد الربوية التي حرمها الإسلام والتي «محففت» ملياراتها بغضبة عن ما تجلت هذه السياسات الفاشلة في مدن ظهرت وقامت وتطورت نتيجة قرارات إدارية براغماتية خاصة وسياسية وليس على أسس الاحتياجات الوظيفية البشرية المبنية على دراسات ديموغرافية واقعية ومستقبلية تحدد مستقبل النمو واتجاهاته تبعا لأسس دورة الاقتصاد الوطني وما يخدم قطاعات الأمة والمختبرات الطبيعية للواقع. هذه الأزمات الجديدة أضيفت لمجموعات من الإهزاعات السياسية والحروب التي تشهدها المنطقة العربية حديثا مما ناء به كاهل مدن «مقلدة» أصلا لتكون الحصلة ما تشهده المدينة العربية اليوم من تداعيات أزمات توشك أن تغير من بنيتها الجينية الهيكلية الديموغرافية بالهجرات المعاكسة «بكتار للحياة» فضلا عن خفوت معالم الرفاهية بها.

هذه المفازات «المدينة» التي شهدتها الحواضر العربية والتي كانت رودا وانكساعات مباشرة لطغرافات مادية محضه، والتي لا يمكن للحصيف عاقل أن يضعها ضمن «التخطيط» المفترض للمدن بغفوم الواسع ديموграфия وجغرافيا واقتصاديا وسياسيا وحضاريا، أصبحت توشك بثقل مباشر في حياة ساكنيها وتعمل على تقييل معدل أعمارهم أكثر مما تسببه الأخطار البيئية المتعددة التي جلبتها المدينة المعاصرة أصلا. فالتدابير الخاصة في الاقتصاد الفردي والاممي، التي باتت دورتها قصيرة للغاية، عدت وثيقة الارتباط بالعديد من الأمراض الزمنية لساكني المدن العربية عدا عن مشاكل نفسية بانث ملحوظة، وفضلا عن ذلك فهناك مجموعات من المشاكل العديدة الحزمية المرتبطة بمصالح ديمومية المدينة، والتي كانت عوامل بقاها والنمو أو انقراضها تاريخيا، كحصار الخضار والمياه العذبة التي تتجاوز حدود المقامر المدن الجغرافية وتشكل مصادر الحروب. وهذه المنابع الطبيعية بانت الثنز لتشير لتلوئها وتلويها في أقاليم مجاورة لكيانات معادية من جهة ونتيجة الخوفات من حروب محتملة في الخليج العربي من جهة أخرى. كل هذه العوامل والتداعيات استدعي وثيقة تامل نقدية ومرآة وجية المدينة العربية كصحراء تاريخية للحضارة والاقتصاد متأثر بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية الثقافية وكامل أبنيتها وملاجئها عبر العصور، فضلا عن مراجعة مفهوم «حقيقية» «التغريب» الذي تعانتي منه المدينة العربية.

فمن أبرز مظاهر وعوامل «تغريب» المدينة العربية كان وعلى السواحل وجود طبقة براغماتية تحكم في دفة صناعة القرار والإدارة الفاسدة في العالم العربي من بهرتهم مائكة الحضارة الغربية بعفوية وسببية. وقد تم ذلك بتضافر عوامل مساعدة غاب الميراث الوطني اللغوي والثقافي والتثقيق على مصارف التنمية والتطوير مما أدى إلى فساده إلى إداري متراكم عبر الزمن «أخبث» الأرصدة البيئية للمتقنين والمسؤولين «غير المسؤولين» عما يفعلون بالموارد المالية التي وضعت تحت تصرفهم؛ وقاض عن ذلك نجمت قوض «مدينية» تخطيطية غير مسبوقة في تاريخ المدن البشرية كلها، فيصاح بخلق التاريخ البشري قاطبة من مدن نشأت لرغبة صانع القرار بما يريد مواد الألة وفي غير مصالح شعوبها وإنما لخدمة ترف وثرأة فئة استثمار عاقر لا تزيد عن أعتبار نسبة مئوية منها. فالتاريخ الإسلامي شهد نمو مدن دفاعية مسورة كغدال المنصور وسمر من راي» للمعتصم والقاهرة للمعز لدين الله الفاطمي، لكنها كلها، وغيرها، كانت تحكمها نظم تخطيطية تتجاوز حدود البراغمة الفردية أو المصلحية القوية لتشمل عموم القاطنين وشرائخ الأمة. فوق ذلك كله والأهم منه مراعاة نشأة تلك المدن تاريخيا باعتبارها المنطق والتخطيط الاستراتيجي بقوقها على مصادر الحياة وديموميتها؛ أما خطوط التجارة وأل مصادر الغذاء والماء أو الموقع الحصين أو ثلاثتها معا بحيث تغدو مولا للعلم والفكر والحضارة، فمدينة سامراء أو «سر راي» مثلا بنائها المعتم كعاصمة لدولته لم تكن بعيدة لجهده بعد أن اختار موقعها وأقام به لثلاثة أيام ليجتره ويستطيع هواه، وبعدئذ أقيمت فيها الخطط السكنية، ومن هنا فضاء المدن بقرار سياسي كان يقتصر على العاصمة وبالرغم من ذلك كله كانت المدن عموما ترأعي فيها عوامل أهمها عناصر التخطيط الإقليمي، وعلى رأسها العامل البشري والطبيعي، التي تلعب دورا أساسيا في ولادتها ونموها، فعما حوت المدن العربية اليوم من هذا كله؛ وبخاصة في زمن العولة وتدابيرها من أجل سلامة الأمة العربية والإسلامية ومصادر ثروتها الطبيعية؛ وما هي العوامل التي ينظر إليها صانعو القرار اليوم في مدن تخطو من قوميات التجارة أو الصناعة أو العلم سوى صناعات زائفة كصناعات العقار والزئبوق والمال والبورصة - وكلها من خيالات «سراب» العولة التي يحسبها المظان ما عدا حتى إذا جاء لم يجده شيئا!!!

مضرب ووجهة المدينة العربية بانت تهدد شعوبها أكثر من ذي قبل نظرا لنعوامل لا تساعده على قيام الحياة بل اندثارها. طبقة صناع القرار هي أقل فئات الشعب ارتباطا بالبيئة حيث تفصلهم مالياتها واستثماراتهم في الغرب تحسنا ليوم الرجل. وتهاوت الشركات الاستثمارية الغربية على تخطيط المدن العربية «وتغريبها» بدعم واستضافة من صانع القرار العربي لا يضيف حضارة للمدينة العربية وثقافتها بل يزيد الأزمة نظرا لقيام

الحضارة الغربية على «الزئبوق» في الشرق العربي وليس لبنائه ونهضته، وثمة «عقدة» لدى صانع القرار العربي في اللجوء إلى المخطط الاستشاري الغربي في تخطيط وتصميم مدننا العربية لا يقصرها إلا أحد أمرين: انهيار آمي أو فساد مالي يفتح «تغريب» رأس المال العربي وتقاومه في الخارج بين عصابات «خبراء» الغرب والفساد الإداري العربي!!! وفي هذا الإطار هناك ما لا يحصى من الشركات الغربية التي تعتنش على جهالة الجاهلين، فكما يقول المثل العربي: «رؤق البهل على الجانين»، وتحضرني على الأفل ثلاث شركات استشارية بلندن تخطط مدنا بالشرق الأوسط في مدن جدة والرياض وعمان ومسقط ودمبي والدوحة وغيرها، كاتب هذه السطور على دراية بدمى «خبرة» هذه الشركات العالمية المشهورة التي تعتنش على «النهج» الشرق بها؛ ومن حثني السطور ورفض المساهمة في «تغريب» المدينة العربية وما تقوم به الشركات الاستشارية العالمية من «زئبوق» في وأقطام العربي رفضت خلال السنتين الماضيتين عرضا للانخراط «كأجير» لقاء المال - رغم مركزية في الحياة - مع هذه الشركات التي حصلت على عقود بعشرات الملايين لتطوير «مدن استراتيج» عربية جديدة، والتي تحدث من خلال وسائل العولة عن «كفاءة شرقاوسطية»، لإنجاز العمل، واليقابل - وللانصاف- فهناك محاولات جاهدة، على قلتها ومحدوديتها، لإشراك الخبراء العرب من قبل بعض صانعي القرار العربي، فقد ساهمت كخبير مستشار في تطوير مجموعة من المدن الأردنية قبل عدة أعوام بدعوة من مشغل التطوير الحضري ثارة، وطلبت مستشارا لتطوير الإسكان في مملكة البحرين بدعوة من مملكة، وكبير وزارة الأشغال والإسكان - سابقا - ثارة أخرى، وفي ظل تداعيات الأزمة العالمية وعلى ضوء «أزمة» الأساس العربية المتأزمة بيزر السؤال الأهم: هل تشكل هذه الأزمة المالية العالمية التي تصف بالبيئة العربية ساكنيها محطة مهمة لمرآة الأصول. فالتدابير الخاصة في تفكيك مسيرتها أم أنها لا تعود كونها مجرد لحظة عابرة في ضمير ووعي الأمة لا تثبت أن تعود بعدها إلى رفدة أبدية سرمدية لا يهزها إلا إحصاء محطة جديدة أكثر عنقا؟

هذه السطور موجهة لصانع القرار كما هي للمعقرين ولعمامة الشعوب سواء بسواء، وللبيئة ملك سانسانيها على اختلاف مشاهيرهم وأصولهم، وثمة مشكلة محورية جديرة بالتوقف والمراجعة هنا في وسائل الجنسية الوطين لما لها من ارتباط وثيق للصلة بمستقبل حياة المدينة والتمتع أهلها لها. فإدراك الغرب نخسالة التوطن إندهم التي باتت متعددة الثقافات لم يكن من قبيل الصانعة أو حب نقل المكتبات العامة والخاصة وإعاش الأعراب بها والاندخاط من نظرة استراتيجية ديموغرافية عميقة وثاقبة في أثر مصلحة في هذا الانتماء «المديني» «فمسألة» «عمل التوطن» في أقاليم الشرق الأوسط بانت المهجد الديموغرافي الطغري في تحول معظم مدن «السيد» - والأجير» ما قد يصحح «مدينة السيد» - الشيخ»

وقد يطعن علينا بمسائل حصى من صناعات القرار والمسؤولين ممن عهدت إليهم مميزات التخطيط والتطوير بالمولد الأصولي بسؤال «ماكن»: وما هو المانع من الإستراتيجية الشركات العالمية ذات الاختصاص والخبرة في تطوير «مدننا» العربية؟ وهذا السؤال ذاته كان هو المدخل الذي فتح الباب وأسعا على مصراعيه أمام



"Stanford is that rare breed: the teacher who changed your life. He has written a book - both pragmatic and idealistic - with the power to change the world!" - Naomi Klein, author of No Logo and The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism

نفوذ الشركات الأجنبية في الوطن العربي من جهة، وأمام تهريب رأس المال العربي للارصدة الخاصة على حساب الشعوب والأمة من جهة ثانية - فهو سؤال «حركة مادية باتجاهين» فهناك مصلحة للغرب ومنهريه في العالم العربي سواء بسواء، وفوق ذلك كله ففي هذا السؤال انقلص للعقول والخبرات العربية التي لا تنفي تهاجر للغرب حيث أنها إما أن تعود للشرق كخبراء على متن شركات عالية، وكاتب هذه السطور كان أحدهم في تجربة يتيمة وأخيرة، أو أن هذه الخبرات تندثر في العالم العربي تحت أرثال البيروقراطية والتهميش والتغيب، وبالنتيجة ترى ما نراه من تناقل رؤوس الأموال العربية للغرب بدعوى التنمية والتطوير والتي كشفت هذه الأزمة للغرب «زيفها»، فالحال لم تتغير على الفرد وعموم فئات الشعب من حيث تفضية اليد واليد الممارش على ما في الأمر هناك ناطحات سحاب، كان أصحابها يطمحن لكريمهم في موسوعة «فيسس»، قد توقف بناؤها هذا الدور الحادي والعشرين بعد الألف ونزل عن ظهرها



لندن في 28 آذار (مارس) 2009

والمعنى أن التراث الموسيقي الشعبي يتوزع في مسارات أهمها: الأغنية الشعبية بكل أنواعها وتسمياتها، الموسيقى الشعبية بالآلات، وبما هي عليه في التانيق والكتلين والأداء وغر ذلك، الكلمة الشعبية من حيث: الشعر والأقوال، والتمثيل، والحكايات وغيرها، الرقص والحركات الشعبية وما يصاحبه من اهتمام بالآداب.

ومن سمات التراث الشعبي، وفق المعنى الرونة والبساطة والوقوية والسهولة والتناقضية في الصنعة والآلة، ورأي أنه يميل إلى الجانب النغمي أكثر من الجمالي، وإلى التكرار والارتجال وينجح إلى الخيال، وأن فيه جرة وصراحة وأنه يرتبط بالأرض والإنسان ويستمد نتجه من البيئة المحيطة ويتعامل مع الصيغ والتعبيرات التقليدية، والمجازة وغير العدة.

الباحث العراقي عبد الله المستنجد في ورقته للؤتمر (موسيقى الإعلان الشعبي: دراسة توثيقية تحليلية)، أن اللحن الشعبي يستوعب أكثر من مقام وأكثر من نسبه لحنية وأن الإختلاف يتصنف بالذوق، تلك الأبحاث الفطرية سواء أكانت في المقامات أم في الإيقاعات أم في النسب اللحنية النغمية، إنما تدل على ذائقة موسيقية ثلقائية مميزة في صياغة اللحن وإدائه، وتدل من ناحية أخرى على ارتياح المتلقي لتلك الألحان ذات نكهة مميزة.

وأكد أن أغاني البياعة المتحولين تنصف بالخرد، يختلف كل شخص باتباع طريقته لتصنيف الأغنية التي تتميز عن غير، يعبر فيها عن قناعة مع البيئة الموسيقية الشعبية التي تعكس من خلالها ملاح الطبقة الكادحة ولثقها الخاصة.

وساق عبد الله في بحثه التطبيقي أن الموسيقى العالمية تأثرت بالماثورات الشعبية بشكل عام ومنها أبحاث البياعة المتحولين عندما ظهر الاتجاه الموسيقي القومي خلال القرن التاسع عشر نتيجة ردة اليد المباشرة على عصر الرومانتيكية ومبادئه، فبدأت بوادر التعامل مع النورثات الغنائية الشعبية تأخذ مكانتها في المؤلفات الموسيقية وفي اهتمام كبار المؤلفين الموسيقيين.

العامل المستعبود ليمت تسريحهم «قطع أرزاقهم» ليهيئوا على وجوههم تاريخين مدينة «السيد - الشيخ» وراء ظهورهم؛ مما يرتبط ارتباطا وثيق الصلة بتغريب المدينة العربية فقرة الاقتصاد الرأسمالي المعولم، ويناقش كتاب حديث صدر عن دار (Pluto) للنشر بلندن هو للرأسمالية ودورة رأس المال في المجتمعات العالمية وبان العولة المرتبطة برأس المال والتي هي قديمة قدم التاريخ ذاته وممارستها المجتمعات المختلفة عبر العصور ليست حديثة مطلقا - لكن تظل استجابة المجتمعات البشرية لها متباينة، وفي إطار مكافحة «تسرب» الرساميل خارج حدودها الإقليمية تطرح فكرة مهمة تتعلق بإجراءات حديثة اتخذها المجتمعات المتطورة لاجتماعا كندا وانكثرا لحماية الاقتصادات المحلية ولدها وأقاليمها المحلية لحماية السبلية والخدمات مقابل تفول «حيثان» العولة باستخدام نظام متطور يسمى (Local Employment Trading) (System)، ونظام (LETS) يعتمد أساسا الثقة بين أعضاء المجتمعات المحلية وهو مرادف لنظام «العولة» أو (Self-help) الذي طبقته تاريخيا القرى والمناطق الفقيرة بالعالم، وقد طوته كندا أساسا وتطبيقه في أقاليم واسعة منها ويعنى بالمحافظة على رأس المال المحلي وعدم تسريه للمطور الخارجي أو السلمي الخارجي، فما هو هذا النظام وكيف يعمل؟

نظام (LETS) يعمل وباستخدام الكمبيوتر لتسجيل النضام المحلية والخدمات حيث تتم مقارنة الواردات بالاحتياجات لخدمة المجتمع المحلي وتحقيق مطالبته الفعلية، ويتم دمج الأفراد والمؤسسات في هذه العملية الحديثة حيث تتم المعاملات دون تناقل النقود بين الأفراد أو مفادرة النقد خارج إطار المجتمع المحلي. فالنظام يقوم بتزويد المجتمع المحلي بخدمات أو سلع من أهل البلدة يتم تسجيل رصيد «دائن» له على هذا النظام الكمبيوتر فيما يسجل لن تلقى الخدمات أو السلع رصيد «مدين»، ويهذه الحالة تبقى السلع والخدمات محصورة ضمن نطاق المجتمع المحلي ولا تعاد. ويقوم نظام (LETS) على الثقة المجتمعية حيث بدونها لا يمكن تطبيق هذا النظام، ومن المدن التي انكثرت إلى التطبيق هذا النظام غير المدن التطبيقية مدينة (Stroud) في انكثرا التي تستخدم وثيقة ما تسمى عليها اسم المدينة ذاتها (Stroud) حيث يستخدم أهل البلدة فئات شبكات خاصة للتعف من أجل شراء مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وتتراوح من شراء الإبراج إلى العلاج الطبيعي، وفي المقابل تقوم الإدارة المحلية بجمع فئات الشبكات وتحديث أرصدة «الدائن» و«المدين» على النظام في الكمبيوتر، وهو نظام تكافل اجتماعيا فريدا، إذ في بعض الحالات القليلة وحسن تراكم مدين زمن» على أحد أفراد المجتمع المحلي يتم تقاسمه بين الأعضاء بالتساوي. وهذا النظام الفريد يشبه تماما نظام «العولة» الذي دعا له الكثير من منظري الإصلاح الاجتماعي العربي، ومنهم المعالي رشيد فقيح، والذي ينتشر في القرى الفقيرة عموما، حيث يتم تقاسم الخدمات بين أهل البلدة، ويمكن بناء منه بيت بنظام «العولة» بين مئة رجل، بينما لا يستطيع مئة رجل كل بفرده بناءه حتى بيت واحد، وهذا النظام يخدم حتى فقر رجل في القرية الذي يمكنه المساهمة بخدماته وحتى دون وجود أية عملة نقدية بجزرته - وهو هدف هذا النظام الكافالي الاقتصادي الفريدي.

ومن المسيرة، ويعترض الرد الاستفزاز على «منهيري» الغرب ومروحي «عولة» الرأسمالية، أنه فيما يقدم الغرب «خبراء» و«سلعته» الخدمية لدوليات الشرق الأوسط من خلال مؤسسات لصح، أو بالأحرى للشهف»، الرساميل العربية في بنوك واقتصاد الدول الغربية ومنحها وشبكتها، ففي المقابل لا يكاد التاريخ القديم من الحديث، يعرف المعصن - أي تقديم السلع الخدمية والخبرات العربية «كمؤسسات عربية»، وليس «كأفراد» للغرب؛ وذلك بالرغم من أن مؤسسات الغرب ومعاهده تزرخ بالعقول والخبرات والعقول العربية ضمن «مؤسسات» غربية تقدم خدماتها للشرق - كخبرية كاتب هذه السطور. وفي هذه السياسة الغربية عبرقربة ورأسمالية، فينبذه العملية «المأكدة» وباستعمال العقول العربية في مجتمعاتهم الغربية متعددة الثقافة يتم ضرب ثلاثة عناصر ببحر واحد: جذب» الرساميل العربية وتفرغ سينولتها الغربية خارج أقاليمها، والاستفادة من الخبرات التراكمية للعقول العربية المهاجرة وتدريب كوادرهم الأصلية ضمن مؤسساتهم، وثالثا فإن عائد الضرائب المتأتي من مدفوعات الأجور وتكاليف معيشة الكفاءات العربية المقيمة في الغرب تصب في اقتصاديات البلدان التي يعيشون بها من خلال الضرائب الباهظة، ولا تكاد تفارق محيط الإقليم الغربي - فهناك ضوابط بنكية صارمة على قيمة التحويلات الخارجية؛ ما تم طرحه هنا يتعالى فوق «الجنحي» على طريق دق ناقوس الخطر لمرآة عربية نقدية لدورة اقتصادهم ودورهم «المباشر» في دعم اقتصاديات العولة والغرب - ولو متأخرة، وهي خبرة عملية لشاهد عيان في الشرق والغرب معا، فالأشكالية ذات اتجاهين متضادين: جنس و«زئبوق» عربي في مقابل انهيار وفساد وترهل إداري عربي يفتقر القدرات الغربية ويسير بآذن الغربية نحو هوية تفكيكية حضاريا وديموغرافيا واجتماعيا، ومؤخرا، اقتصاديا، والنتيجة هي استفاد الرجل الأبيض الغربي «كخبير» تشار لنعاش الاقتصاد المؤسسي الغربي على حساب مصلحة الفرد العربي والمدينة العربية التي يتم تغريبها منهجيا!

لندن في 28 آذار (مارس) 2009

دكتوراه في فلسفة العمارة - معماري ومصمم هندسي حضري sayedw@yahoo.co.uk

تداعيات

ترام.. بيت

سليم البيك

■ كنت لأكثر من ساعة أطوف في السيارة باحثا عن قطعة زفت ما لأركن عليها سيارتي، وهذا، بالناسبة، ما يُتوقع أن يرد به أي شخص يقود سيارة في أبوظبي، أن يرد بـ «مؤدودج باركنغ». حين يُسأل: شو عمتمل؟ و«باركنغ» - بالناسبة أيضا- مأخوذة من كلمة Parking الأنفليز - ساكسونية، والفعل منها يُركن، أي يُركن مركب فهو مَبْرَكٌ والسيارة مَبْرَكَةٌ وهُنَّ مَبْرَكَاتٌ وهم مَبْرَكُونٌ بإذن الله. وهي الكلمة الأكثر شيوعا هنا، ولذلك لا لها أن تكون في عداد الكلمات العربية، وعن جدارة.

كنت أطوف في السيارة إذن حين اتصل بي عمي وسألني: شو عمتمل؟ - مؤدودج باركنغ طبعاً.

وكي لا «أسقق»، مخالفة -أخرى- من الشرطة، ائكلم من الموبايل عبر السيكر، فلا أضطر إلى وضعه على أذني، وهكذا يسمع الطرف الآخر، عمي مثلا، كل ما يدور حولي في السيارة: من الموسيقى التي أسمع إلى ضحكات من معي مروراً بالكلام الذي قد يكون مخرلاً والذي قد أتلفظه به أثناء القيادة، سألني:

من عميز مترك؟

لأ... هاي موسيقى... ترامبيت

- كيف؟

- ترامبيت... ترام.. بيت.

- بيت مين، عمي؟

كي اتجنّب تلعفا في الأعصاب وخلافا في تواتر دقات القلب، ونافقات و«زفنة» لسان ممكنة، أسمع موسيقى جاز كلما شرعت في عملية «البُرْكَنَة» المشؤومة هذه، وكنت أستمع إلى جاز، وترامبيت تحديدا، حين يسأل عمي عن صوت زمور تنأهى إلى أسمعه عبر الموبايل المتسكّر (من سبيكر).

كنت قبل ذلك قد انتبخت في رسمه ترامبيت على مقود السيارة، ليبدل على الزمور- أي المزمار- وتجاهل ذلك بكل غرور.

بدأت بعد سؤال عمي بالتفكير في زمور السيارات إجمالا، لماذا هو أقرب إلى صوت الترامبيت، أو التراميون أو الفرش هورن، وفي أحسن الأحوال الساكسون؟ لماذا لا يشبه صوت البيانو مثلا، أو الناي، أو العود، أو الكونترباس، أو القانون...؟

لأني أحب الترامبيت، وحين ينفخ حين مايلس نافيز تحديدا، أكتب دفعا عن هذه الآلة «المشخرة» زموتين، مرة حين استخدمت كألة أساسية في المارشات العسكرية والغزقي التحسبائية وقرقة «حصب السيارات»، ومرة حين أريد لها أن تكون، ظلماً وعدواناً، الصوت الرسمي للتوتر في المدن.

درسوننا في الابتدائي- الله يسامحن- أن زمور السيارات ضجيج، وهو بالتالي من ملوثات البيئة، فالترامبيت إذن لوثة للبيئة. وكلي لا يفرغ الرفاق في أحزاب الخضر ويفزولي» أوكد وأطمئن بأنني لا أبدو إلى توزيع آلة ترامبيت على كل بيت، فلربما يزيد صوته من الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وكاتب هذه الأسطر آخر من يعي فداحة ذلك، هنا أقدم فقط اقتراحا معاكسا، فكما تمتيت في مقال سابق هو «سكّسن»، فون» لا يُنخّص صوت الساكسون في أفلام السكسن- أو كما يحب المهليون تسميتها؛ أفلام البورتو- فلا ينضب صوت هذه الآلة في أذهاننا بي...، إلاها. فهل هذا ضرورية أن نرحم الترامبيت من أن يكون صوتا للسيارات، وال«سكّسن ويل» خاصة- أي المركبة ذات الدفع الساسي كالكميون- ولتجند بديلا لصوتها، شيئا يليق بقامتها وسعة محركها وعدد أحصنتها، شيئا «جاغوربياً»، وليس الترامبيت.

وإلى أن تتخذ شركات المحركات (سيارات، شاحنات..الخ) قرارا إنقاذيا حيال الترامبيت، واتفاق من تيمة الضجيج المنسوبه إليه من حيث لا يدري أحد، نستطيع نحن أن نساهم بشيء ما كي ننزع هذا الرابط الذهني التعسقي بين صوت الترامبيت وزمور السيارة، وذلك كي لا نحرم مسامعتنا من متعة صوته في موسيقى الجاز فنسمعه في حفلة جاز مثلا دون اضطراب إلى تذكر زمور السيارات، أو أن نحب الترامبيت ونكون من أصدقاء البيئة في الوقت نفسه، فما المانع؟ من أجل ذلك نستطيع، على الأقل، أن نستغني عن خدمات الزمور. أدرك تماما بأن الأمر يعز علينا جميعا، ولكن..

كاتب فلسطيني www.horria.org

دعوة من الصندوق العربي للثقافة لتقديم طلبات الدعم

عمان - «القدس العربي»:

دعا الصندوق العربي للثقافة والفنون المثقفين والفنانين العرب إلى التقدم بطلبات دعم مشاريع ثقافية وفنية يرغبون في العمل عليها، والصندوق هو مؤسسة عربية مستقلة غير ربحية تسمى التي تمكين الفنانين والمثقفين العرب عبر ترسيخ دعم استراتيجي للثقافة في العالم العربي بتوفير آلية تمويل مستدام للفنانين كما للمؤسسات الثقافية والفنية وتيسير التبادل الثقافي في المنطقة العربية.

وقد دعا الصندوق قبل أيام المثقفين العرب إلى التقدم بطلبات لدعم مشاريع أو برامج أو أعمال فنية أو أدبية في أحد المجالات التالية:

تطوير وإنتاج مشروعات سينمائية مستقلة.

إنتاج وعرض أعمال فنون أداءية.

إنتاج وتنظيم معارض تشكيلية وفعاليات للفنون البصرية.

كتابة أبحاث في مجالات الفنون والثقافة.

تنظيم ورش عمل وتدريبي في مجالات الفنون والثقافة.

تطوير فعاليات ثقافية/برامج تبادل ثقافي على المستوى العربي/ المشاريع متعدد المجالات.

تخطيم الأفراد والجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والهيئات الحكومية المختصة لذلك والوجود على موقع الصندوق الإلكتروني www.arabculturefund.org مع أهمية التزام صاحب الطلب بإرفاق الوثائق المطلوبة والموضحة في الصفحة الأخيرة من نموذج طلب الدعم.

وقال بيان للصندوق أنه يرحب باستلام طلبات الدعم اعتباراً من الأول من نيسان/أبريل ولغاية الحادي والثلاثين من آب/أغسطس 2009، ولا ينظر في الطلبات التي ترد بعد هذا التاريخ وسيقبل المتقدمون باستلام طلباتهم بالبريد الإلكتروني.

لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة صفحة «كيف تقدم الطلبات؟» على موقع الصندوق الإلكتروني.

ترسل الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى: apply@arabculturefund.org

أو ترسل إلى صندوق بريد 1402 عمان 11118 - الأردن

المجمع العربي للموسيقى يناقش في أبحاثه تراث الأغنية؛ الزلغوظة ومقامات اللحن الشعبي و «الحداء» وأغاني البحر في الخليج

عمان - «القدس العربي»

من طارق الفايد:

أزحم اليوم الأول من مؤتمر المجمع العربي للموسيقى التابع لجامعة الدول العربية في دورته العشرين بالعقالات، حيث انطلقت ومنذ الصباح الباكر في مركز الحسين الثقافي في العاصمة الأردنية عمان الأربعة أعمال المؤتمر التي يحظى بعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة عربية نوية، ودار في فعالية الصباح حوار مفتوح بين طلبة مدارس عديدة وبين أساتذة الموسيقى ونقادها والمختصين فيها في العالم العربي.

وعقدت بعد ظهر اليوم الأول جلسة المؤتمر الأولى المتعلقة بالندوة العلمية الرئيسية في المؤتمر (التراث الموسيقي الشعبي في البلاد العربية عبر مقارنة قوقية تحليلية) وطلبت أدارها أستاذ الموسيقى في كلية فنون وتصميم الجامعة الأردنية عبد الحميد حمام.

وخاص أستاذ اللغة العربية في جامعة اليرموك عبد الحميد العتيني في الإثر اللغوي لفسومة التراث، مبيثنا أن كلمة التراث، بحسب ما ورد في لسان العرب لابن منظور، مأخوذة من الفعل وُرت، والشاء فيها مبذلة عن الواو، وهو أمر مسجود وقائم في تحول المفردات عند اللغويين العرب ويسمونه تقياس الأبنية. وطلب المعيني في بحثه المعنون (التراث الشعبي وطرا ليويا) إلى أن هناك مفردة أخرى تعطي مفهوم التراث في وصفاتها اللغوية وهي المأثور والجمع مأثورات.

وعرف الباحث التراث الشعبي بأنه الإنتاج الذي ينسب إلى مجموع من الشعب لا كلة فالتراث الشعبي خصوصاً عن عموم، وقد أضحت هذا التعريف عنوانا له عند الذين يتداولونه، ويقوم على مجموعة من العوامل أهمها: النتج والمبدع والمؤلف، ويكون مجهولاً وأحياناً عموفاً وتأتي أن الشعبية معروف بالتنج؛ وهو التراث الذي له أنماط وأنواع ويكون صوتياً في الغنا والموسيقى وقولياً في الأدب والشعر والحكايات وغيرها وحركياً في الرقص.

واقط المعيني أن التراث الموسيقي الشعبي يتوزع في مسارات أهمها: الأغنية الشعبية بكل أنواعها وتسمياتها، الموسيقى الشعبية بالآلات، وبما هي عليه في التانيق والكتلين والأداء وغر ذلك، الكلمة الشعبية من حيث: الشعر والأقوال، والتمثيل، والحكايات وغيرها، الرقص والحركات الشعبية وما يصاحبه من اهتمام بالآداب.

ومن سمات التراث الشعبي، وفق المعنى الرونة والبساطة والوقوية والسهولة والتناقضية في الصنعة والآلة، ورأي أنه يميل إلى الجانب النغمي أكثر من الجمالي، وإلى التكرار والارتجال وينجح إلى الخيال، وأن فيه جرة وصراحة وأنه يرتبط بالأرض والإنسان ويستمد نتجه من البيئة المحيطة ويتعامل مع الصيغ والتعبيرات التقليدية، والمجازة وغير العدة.

الباحث العراقي عبد الله المستنجد في ورقته للؤتمر (موسيقى الإعلان الشعبي: دراسة توثيقية تحليلية)، أن اللحن الشعبي يستوعب أكثر من مقام وأكثر من نسبه لحنية وأن الإختلاف يتصنف بالذوق، تلك الأبحاث الفطرية سواء أكانت في المقامات أم في الإيقاعات أم في النسب اللحنية النغمية، إنما تدل على ذائقة موسيقية ثلقائية مميزة في صياغة اللحن وإدائه، وتدل من ناحية أخرى على ارتياح المتلقي لتلك الألحان ذات نكهة مميزة.

وأكد أن أغاني البياعة المتحولين تنصف بالخرد، يختلف كل شخص باتباع طريقته لتصنيف الأغنية التي تتميز عن غير، يعبر فيها عن قناعة مع البيئة الموسيقية الشعبية التي تعكس من خلالها ملاح الطبقة الكادحة ولثقها الخاصة.

وساق عبد الله في بحثه التطبيقي أن الموسيقى العالمية تأثرت بالماثورات الشعبية بشكل عام ومنها أبحاث البياعة المتحولين عندما ظهر الاتجاه الموسيقي القومي خلال القرن التاسع عشر نتيجة ردة اليد المباشرة على عصر الرومانتيكية ومبادئه، فبدأت بوادر التعامل مع النورثات الغنائية الشعبية تأخذ مكانتها في المؤلفات الموسيقية وفي اهتمام كبار المؤلفين الموسيقيين.

واقط المعيني أن التراث الموسيقي الشعبي يتوزع في مسارات أهمها: الأغنية الشعبية بكل أنواعها وتسمياتها، الموسيقى الشعبية بالآلات، وبما هي عليه في التانيق والكتلين والأداء وغر ذلك، الكلمة الشعبية من حيث: الشعر والأقوال، والتمثيل، والحكايات وغيرها، الرقص والحركات الشعبية وما يصاحبه من اهتمام بالآداب.

ومن سمات التراث الشعبي، وفق المعنى الرونة والبساطة والوقوية والسهولة والتناقضية في الصنعة والآلة، ورأي أنه يميل إلى الجانب النغمي أكثر من الجمالي، وإلى التكرار والارتجال وينجح إلى الخيال، وأن فيه جرة وصراحة وأنه يرتبط بالأرض والإنسان ويستمد نتجه من البيئة المحيطة ويتعامل مع الصيغ والتعبيرات التقليدية، والمجازة وغير العدة.

الباحث العراقي عبد الله المستنجد في ورقته للؤتمر (موسيقى الإعلان الشعبي: دراسة توثيقية تحليلية)، أن اللحن الشعبي يستوعب أكثر من مقام وأكثر من نسبه لحنية وأن الإختلاف يتصنف بالذوق، تلك الأبحاث الفطرية سواء أكانت في المقامات أم في الإيقاعات أم في النسب اللحنية النغمية، إنما تدل على ذائقة موسيقية ثلقائية مميزة في صياغة اللحن وإدائه، وتدل من ناحية أخرى على ارتياح المتلقي لتلك الألحان ذات نكهة مميزة.

وأكد أن أغاني البياعة المتحولين تنصف بالخرد، يختلف كل شخص باتباع طريقته لتصنيف الأغنية التي تتميز عن غير، يعبر فيها عن قناعة مع البيئة الموسيقية الشعبية التي تعكس من خلالها ملاح الطبقة الكادحة ولثقها الخاصة.

وساق عبد الله في بحثه التطبيقي أن الموسيقى العالمية تأثرت بالماثورات الشعبية بشكل عام ومنها أبحاث البياعة المتحولين عندما ظهر الاتجاه الموسيقي القومي خلال القرن التاسع عشر نتيجة ردة اليد المباشرة على عصر الرومانتيكية ومبادئه، فبدأت بوادر التعامل مع النورثات الغنائية الشعبية تأخذ مكانتها في المؤلفات الموسيقية وفي اهتمام كبار المؤلفين الموسيقيين.